الأمم المتحدة

S/2001/976

مجلس الأمن

Distr.: General
18 October 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه موجز للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن برئاسة فرنسا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لإدراجه في مرفق التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

وقد أعد هذا التقرير على مسؤوليتي، وبعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس، وفقا لمذكرة رئيس المجلس S/1997/451 المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وينبغي ألا يؤخذ بالضرورة على أنه يعبر عن آراء مجلس الأمن.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان – دافيد ليفيت

261001 261001 01-58739 (A)
0158739

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

تقييم لرئاسة فرنسا لمجلس الأمن (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)

موجز

في ضوء التواريخ المحددة لانقضاء مهام معينة ومواعيد الزيارات المعلنة، حددت فرنسا خلال رئاستها للمجلس خمسة أهداف:

- تمديد ولاية عمليتين لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا)؛
- رفع نظم الجزاءات (ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسودان)؛
- إجراء حوار مع الميسرين في عمليتين للسلام في أفريقيا (بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية)؛
- الاجتماع بكبار المسؤولين فيما يتصل بثلاثة بلدان مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن (أنغولا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)؛
- عقد اجتماع رفيع المستوى عن الأطفال والصراعات المسلحة.

وتمت تلبية الأهداف الأربعة الأولى:

- فقد مددت ولايتا عمليتي حفظ السلام بموجب القرارين ١٣٦٩ (٢٠٠١) و١٣٧٠ (٢٠٠١)؛
- ورفعت الجزاءات بموجب القرارين ١٣٦٧ (٢٠٠١) و١٣٧٢ (٢٠٠١)؛
- واجتمع المجلس بالسيد كيتوميلي ماسير، الميسر للحوار فيما بين الأطراف الأنغولية، وبعضوي فريق الميسرين في بوروندي (السيد بوماني والسيد هايسوم)، ومكن هذا الاجتماع الأخير من توضيح توقعات فريق الميسرين، ورد مجلس الأمن في هذا الصدد (الذي صيغ بشكل رسمي في بيان رئاسي)؛

- وعقد المجلس اجتماعات مع وزير داخلية أنغولا؛ ونائب رئيس وزراء صربيا ورئيس مركز التنسيق المعني بكوسوفو والممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو؛ والممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام في البوسنة والهرسك.

وتعين إلغاء الهدف الخامس فضلا عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر.

وتم تناول مواضيع أخرى خلال شهر أيلول/سبتمبر:

- تصدر الإرهاب بوضوح أعمال المجلس. واعتمد المجلس إلى جانب البيان الصحفي، الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر، القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) كرد فعل فوري على الهجمات الإرهابية، والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الذي يعد أوسع نطاقا في هدفه ويتعامل مع تمويل الإرهاب والتعاون بين الدول لوقف الدعم المقدم للإرهاب. وتمكن المجلس بذلك من أن يستجيب استجابة طموحة لهذا التحدي الذي واجه المجتمع الدولي بحجم غير مسبوق في ضخامته وأظهر بالتالي المساهمة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في هذا المجال؛

- وفي هذا السياق أيضا، عقد أعضاء المجلس مشاورتين عن الحالة في أفغانستان، في ضوء التدهور السريع للحالة الإنسانية والحالة العسكرية والسياسية المتقلبة على وجه الخصوص؛

- وعقد المجلس جلسة عامة عن جمهورية أفريقيا الوسطى حضرها ممثل الأمين العام لتقييم جهود بناء السلام الجارية في البلد وإبراز الاهتمام المستمر من جانب المجلس بحالات ما بعد الصراع. واعتُمد بيان رئاسي بعد هذه المناقشة؛

- واتخذ المجلس قراره ١٣٧١ (٢٠٠١) الذي يقدم دعما سياسيا للجهود التي تبذلها المنظمات المختلفة وللوجود الأمني الدولي الذي سيجري نشره في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛

- وأخيرا نظر المجلس في مسألة آلية تسعير النفط العراقي مستفيدا في ذلك من خبرة مراقبي النفط. ورغم أنه لم يمكن التوفيق بين الآراء المختلفة السائدة بشأن هذه المسألة فقد عرضت الحقائق بوضوح.

وفيما يتصل بالمسائل الإجرائية، عقد المجلس جلستين خاصتين، وجلستين خاصتين مع البلدان المساهمة بقوات، وجلستين خاصتين وإن كانتا مفتوحتين أمام

الدول غير الأعضاء في المجلس الراغبة في الحضور، و ٣ جلسات عامة بمشاركة نشطة من الدول غير الأعضاء في المجلس (علاوة على ٩ جلسات رسمية لاعتماد نصوص) و ١٥ جلسة للمشاورات. وكانت الجلسات الخاصة المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات بمثابة أول مرة ينفذ فيها القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) وحظيت بترحيب حار من تلك البلدان التي أتيحت لها الفرصة لكي تعرض آراءها وتجري حوارا مفيدا مع المجلس.

التفاصيل

أفريقيا

إثيوبيا/إريتريا (بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا)

في يوم الاثنين الموافق ١٠ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وكانت بمثابة أول مرة ينفذ فيها القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) (المرفق الثاني – ألف) الذي ينص على أن ''يعقد مجلس الأمن جلسات علنية أو خاصة تشارك فيها البلدان المساهمة بقوات (...) وبدون المساس بالنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، .. بصفة خاصة (...) عند النظر في تغيير أو تجديد أو انتهاء ولاية لحفظ السلام''.

وأثناء الجلسة الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات وفي المشاورات غير الرسمية، أدلى الممثل الخاص للأمين العام بإحاطة عن الحالة الراهنة. ولا تزال الحالة مستقرة في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ ورغم أن الأطراف لم توافق رسميا على المنطقة فإنها تحترمها وتتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وعاد ٠٠٠ ١٧ من المشردين في البلدان المجاورة إلى منازلهم ولا يزال هناك ٠٠٠ ٧٠ من المشردين داخليا في المخيمات. وبدأت عمليات التسريح (٠٠٠ ٧٠ في إثيوبيا). ومع ذلك فلا تزال هناك مسائل معلقة: لم يوقع أحد الطرفين على اتفاق مركز القوات؛ وقيدت حرية تحركات البعثة في المنطقة المجاورة الواقعة شمال المنطقة الأمنية المؤقتة؛ ولم يجر إبلاغ البعثة بعدد ضباط الشرطة وأفراد الميلشيات الموجودين في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ ولا يزال من المتعذر على البعثة الطيران مباشرة بين أديس أبابا وإريتريا؛ ولم تتوفر بعد بيانات شاملة عن حقول الألغام. ورغم البدء في تنفيذ تدابير بناء الثقة، فلا تزال عدم الثقة قائمة بين الطرفين (توقف تبادل أسرى الحرب؛ ولا يزال طرد مواطني الدول الأخرى مستمرا).

وقد أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في عدة مجالات. وشددوا على نقطتين هما: أفضل وسيلة لضمان وفاء الطرفين بالتزاماتهما والتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا؛ واستراتيجية الخروج التي تتبعها البعثة. وبالنسبة للنقطة الأولى،

اتفق على أنه علاوة على الطلبات التي تكررت في قرار تمديد البعثة، سيجتمع رئيس المجلس مع ممثلي البلدين المعنيين. كما تم النظر في احتمال إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى المنطقة في بداية السنة المقبلة. وبالنسبة للنقطة الثانية، يرى أعضاء المجلس أن انتهاء لجنة الحدود من عملها على وجه السرعة سيمكن البعثة من الانسحاب. وفي هذا الصدد، ينبغي كفالة إعطاء اللجنة تأكيدات بأنها ستحصل على الدعم المناسب.

وتكلم رئيس المجلس مع ممثلي إثيوبيا وإريتريا لينقل إليهما قلق المجلس وعدم رضائه إزاء عدم إحراز تقدم بشأن مجموعة من المسائل. وأعاد الممثلان تكرار موقف حكومتيهما.

واتخذ مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ القرار ١٣٦٩ (٢٠٠١) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة ٦ أشهر.

سيراليون (بعثة الأمم المتحدة في سيراليون)

في ١٣ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كانت بمثابة المرة الثانية التي ينفذ فيها القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١).

وأثناء الجلسة الخاصة المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات في ١٣ أيلول/سبتمبر وفي المشاورات الخاصة التي جرت في ١٤ أيلول/سبتمبر، قدمت الأمانة إحاطة للمجلس بشأن الحالة الراهنة. وتسبب القرار الذي اتخذته حكومة سيراليون بتنظيم انتخابات في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ في قيام الجبهة المتحدة الثورية بمقاطعة اجتماع هام بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم عدد من الطلبات السياسية، وخاصة انعقاد مؤتمر استشاري وطني. وبذلت الحكومة جهودا للتصدي لبعض الشواغل السياسية التي أعربت عنها الجبهة وأحزاب المعارضة. ومع ذلك فقد واصلت الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني عمليات نزع السلاح (نحو ١٧ ٠٠٠ مقاتل منذ أيار/مايو ٢٠٠١). واستمرت عملية نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في إحراز تقدم.

وأثيرت في المناقشات النقاط التالية:

- ما هو اتجاه الجبهة المتحدة الثورية؟ وهل هي راغبة في إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتخلي عن السيطرة على أجزاء من أراضي سيراليون وتحويل نفسها إلى حزب سياسي حقيقي؟

- يمثل إكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أفضل ضمان لتهيئة بيئة آمنة مؤدية إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة، وأيضا إلى وجود استراتيجية للخروج تتبعها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. لكن البرنامج قد يتعرض للخطر بسبب نقص الموارد (سينفذ لدى الصندوق الاستئماني التابع للبنك الدولي من نقد في تشرين الثاني/نوفمبر). وتلزم على وجه الاستعجال مساهمات من المانحين. وينبغي ألا تتعطل عملية السلام برمتها بسبب نقص الموارد المالية؛

- يمثل التحضير لإجراء انتخابات تحديا للحكومة التي يتعين عليها أن تحكم قبضتها على الإقليم وعلى قواتها الأمنية (تدرب جيش سيراليون على يد المملكة المتحدة وتدربت الشرطة على يد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون)، وتحديا لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي يتعين عليها تهيئة بيئة آمنة ودعما في مجال النقل والإمداد للانتخابات وتوفير آلية يعتد بها لمراقبة الانتخابات؛

- ينبغي تسليم مناجم الماس التي لا تزال خاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية إلى الحكومة لتوفير موارد للتعمير والتنمية. وأعرب عن قلق في هذا الصدد إزاء استمرار السخرة؛

- تم التشديد على أهمية البعد الإقليمي. وينبغي مواصلة وتعزيز دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أن الدلائل المشيرة إلى حدوث قدر من التحسن في العلاقات بين البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو تمثل بادرة مشجعة؛

- سيلزم في وقت قريب بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع مما سيتطلب التزاما من جانب المانحين الدوليين.

اتخذ مجلس الأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر قراره ١٣٧٠ (٢٠٠١) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمدة ٦ أشهر أخرى.

بوروندي

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أجرى أعضاء المجلس مشاورات مع الأمانة العامة (إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام) ومع السيد دينكا، الممثل الخاص للأمين العام في الصباح، والتقوا بعضوي فريق الميسرين (السيد بوماني والسيد هايسوم) في جلسة خاصة بعد الظهر.

وأكد أعضاء المجلس أهمية التمسك بالموعد النهائي المحدد بيوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر لتنصيب الحكومة الانتقالية، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على عدد من المسائل المعلقة وخاصة مسألة وقف إطلاق النار. ويتعين حل مسألتين قبل الفترة الانتقالية هما: وضع إطار قانوني (وخاصة اعتماد قانونين عن العفو المؤقت وجرائم الإبادة الجماعية) وإنشاء وحدة الحماية الخاصة.

وفيما يتصل بالنقطة الأخيرة، سيكون الهدف من هذه الوحدة هو توفير الأمن للسياسيين العائدين من المنفى للمشاركة في المؤسسات الانتقالية. وإن كان لم يجر تصور وظيفة عسكرية في هذا الصدد. فقد اتفق أعضاء المجلس على أن هذه المهمة تدخل في نطاق مسؤولية البوروندیين أنفسهم. ولكن ستلزم مساعدة خارجية، وخاصة في تدريب وتجهيز وتمويل هذه الوحدة. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم مساعدة تقنية وتعين دولة رائدة يمكنها تنسيق هذه المعونة الخارجية أو شركة خاصة حسب الاقتضاء. وأكد فريق الميسرين ضرورة قيام المجلس بتقديم دعم سياسي في إنشاء وحدة الحماية هذه مما سيساعد في تعبئة المساعدة الخارجية. وينبغي تنظيم اجتماع يعقد في وقت قريب لأصحاب المصلحة (الأحزاب البوروندية وبلدان المنطقة والمانحون المحتملون والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية) لتحديد من يمكنه المساعدة في إنشاء هذه الوحدة.

ونظر أيضا في مسألة وقف إطلاق النار بوصفها مسألة أساسية. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن أسفهم لأن المفاوضات مع المجموعتين المسلحتين لم تحرز تقدما يذكر. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلها فريق الميسرين في هذا الصدد. وشددوا على ضرورة أن تظل عملية السلام شاملة في طابعها. ويرى فريق الميسرين أن تنصيب حكومة انتقالية يمكن أن يشجع المجموعتين المسلحتين على الانضمام إلى عملية السلام لأنهما لن ترغبا في أن تتخلفا عن الركب.

وقدمت الأمانة سيناريوهين للتدخل العسكري المحتمل في منتصف المدة من جانب الأمم المتحدة وهما: في حالة التدهور السريع والخطير في الحالة مع مخاطر حدوث إبادة جماعية، لن يمكن إلا لائتلاف من المتطوعين نشر قوة متعددة الجنسيات قوية بما يكفي لحماية المدنيين الموجودين في بيئة غير مهيئة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد في هذه الحالة في تحديد دولة رائدة والبلدان التي من المحتمل أن تساهم بقوات. أما في حالة التوصل لوقف لإطلاق النار، فيمكن للأمم المتحدة أن تنشر بعثة لحفظ

السلام تتسق ولايتها مع رصد وقف إطلاق النار وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة تشكيل هيكل القوات المسلحة إذا لزم الأمر.

ووافق المجلس على البيان الرئاسي (S/PRST/2001/26) الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

أنغولا

في ٢٠ أيلول/سبتمبر عقد مجلس الأمن جلسة خاصة حضرها وزير داخلية أنغولا. وشجب الوزير الهجمات التي شنها مؤخرا الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ضد المدنيين مما أدى إلى موت ما يزيد على ٦٠٠ شخص. وكان هدف الاتحاد من القيام بذلك هو عرقلة التحضير للانتخابات وعقدها في العام المقبل. وأعرب الوزير عن أسفه لأن الاتحاد لا يزال قادرا على شراء الأسلحة على الرغم من الجزاءات المفروضة. ورحب بالتعهد الذي أعلنته بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأن تتعاون مع بعضها في إنفاذ الجزاءات. وأثنى على العمل الذي قامت به لجنة الجزاءات وآلية الرصد وطلب تمديد ولاية الآلية لمدة ٦ أشهر. وأكد الوزير من جديد أن بروتوكول لوساكا لا يزال يشكل الأساس الوحيد لتسوية الصراع.

وأعرب أعضاء المجلس عن تضامنهم مع حكومة أنغولا وإدانتهم للهجمات التي شنها الاتحاد (يونيتا) ضد المدنيين. وفي ظل الظروف الراهنة، تظل الجزاءات أداة ضرورية لمحاولة كبح استراتيجية الاتحاد. وأكد أعضاء المجلس أنه ليس ثمة حل عسكري للصراع. ورحبوا في هذا الصدد بعزم الحكومة أن تعقد انتخابات بأوسع مشاركة ممكنة من السكان، وبمشاركة فعلية من جانب المجتمع المدني والكنائس في عملية السلام.

وفي نهاية الجلسة، قرأ الرئيس بيانا عن الحالة في انغولا (S/PRST/2001/24).

جمهورية أفريقيا الوسطى

عقد مجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ جلسة عامة بحضور السيد سيسي، ممثل الأمين العام (انظر S/PV.4380). ووافق على بيان رئاسي صدر في ٢٦ أيلول/سبتمبر (S/PRST/2001/25).

السودان

اتخذ مجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ القرار ١٣٧٢ (٢٠٠١) الذي قضى برفع الجزاءات المفروضة على السودان بموجب القرارات ١٠٥٤ (١٩٩٦) و ١٠٧٠ (١٩٩٦) و ١٠٧٤ (١٩٩٦).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٥ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعا خاصا مفتوحا لغير الأعضاء مع السير كيتوميلي ماسير ميسر إجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية.

وقدم الميسر والمتعاونون معه معلومات إلى أعضاء المجلس عن الاجتماع التحضيري المعقود في غابورن وآفاق الحوار بين الأطراف الكونغولية.

وفي نهاية الاجتماع، قرأ الرئيس بيانا (S/PRST/2001/22).

الشرق الأوسط

العراق

طرد أعضاء مكتب برنامج العراق

أثناء المشاورات التي أجريت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أحاط المدير التنفيذي لبرنامج العراق أعضاء المجلس علما بالقرار الذي اتخذه العراق باعتبار خمسة من موظفي الأمم المتحدة أشخاصا غير مرغوب فيهم. ولم توضح حكومة العراق الأسباب التي حدت بها إلى اتخاذ هذا الإجراء، واكتفت بالإشارة إلى أنه إجراء مشروع وأن الأمم المتحدة ستتحمل المسؤولية الكاملة إذا لم يغادر موظفوها العراق على الفور. وأوضح المدير التنفيذي للبرنامج أنه قرر سحب موظفيه قلقا على سلامتهم وأمنهم الشخصيين، ودون أن يمس ذلك بالأحكام ذات الصلة لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها أو بأدائهم امتثالا لولاية البرنامج الإنساني في العراق. وأشار مدير مكتب برنامج العراق إلى أنه أوضح للسلطات العراقية ضرورة القيام، في حالة تصرف أحد الموظفين تصرفا لا يتسق مع ولاية البرنامج أو مع مذكرة التفاهم، بإبلاغ الأمين العام بتفاصيل هذه الأنشطة بغية تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ الإجراء المناسب. ولم تقم السلطات العراقية بذلك في تلك الحالة.

وأيد أعضاء المجلس القرار الذي اتخذه مدير مكتب برنامج العراق وأشاروا إلى أنه ينبغي إقامة الدليل على أي اتهام يوجه لأي موظف من موظفي الأمم المتحدة.

واتفقوا على أن يجتمع رئيس المجلس مع الممثل الدائم للعراق لالتماس مزيد من الإيضاح في هذا الصدد ولكي ينقل له آراء المجلس، وتم ذلك على النحو الواجب. ووافقوا أيضا على أن يخاطب الرئيس الصحافة بالنيابة عنهم بشأن هذه المسألة (انظر البيان الموجه إلى الصحافة).

آلية تسعير النفط

أثناء المشاورات التي جرت في ١٣ أيلول/سبتمبر، أحاط رئيس اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أعضاء المجلس علما بمسألة الأسعار الرسمية لبيع النفط العراقي الخام في شهر أيلول/سبتمبر. و لم يسد اتفاق بشأن هذه المسألة، فبينما طلبت بعض الوفود الموافقة على سعر البيع الرسمي الذي اقترحه مراقبو النفط للسوق الأمريكية بالنسبة لشهر أيلول/سبتمبر كله، لم تبد وفود أخرى استعدادها للموافقة على هذه الأسعار إلا بالنسبة للنصف الأول فقط من الشهر. وحيث أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة قرر رئيسها عرض هذه المسالة على المجلس للحصول على مشورته.

وأظهرت المناقشة التي أعقبت ذلك وجود آراء متفاوتة بشأن هذه المسألة: فقد رأت بعض الوفود أن قاعدة توافق الآراء التي تعمل بموجبها جميع لجان الجزاءات قد انتهكت؛ وشددت وفود أخري على ضرورة تقصير مدة استعراض سعر البيع الرسمي لمنع حدوث حالات يكون فيها سعر السوق أعلى من سعر البيع الرسمي مما يدر علاوات زائدة في الأسعار يمكن أن تعود إلى العراق في شكل ثمن إضافي خارج نطاق حساب الضمان والبرنامج الوارد في القرار ٩٨٦.

وأثناء المشاورات التي جرت في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أحاط مراقبو النفط أعضاء المجلس علما بالحالة الراهنة فيما يتصل بآلية تسعير النفط. وأكدوا أن علاوة السعر البالغة ٥ سنتات في البرميل هي أقصى ما يمكن أن يحصل عليه المتعاقدون بشكل معقول. وأشاروا إلى انه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نادرا ما انخفضت علاوة السعر عن ٣٠ سنتا للبرميل وأن العراق لم يطلب على الإطلاق تقريبا أي تغيير في سعر البيع الرسمي عند ارتفاع أسعار السوق. وسأل أعضاء المجلس عن مدى إمكانية دفع هذه العلاوة الزائدة في السعر إلى العراق، فإن هذا يعني في كافة الأحوال نقصا في موارد برنامج ''النفط مقابل الغذاء''. ورأى عدد من أعضاء المجلس أن إحدى طرق تقليل هذه العلاوة الزائدة هي تقصير فترة استعراض أسعار النفط. وأعرب آخرون عن

اعتقادهم بأن هذا قد يؤدي إلى زعزعة استقرار نظام الصادرات النفطية من العراق برمته. و لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن هذا التدبير.

وناقش أعضاء المجلس أيضا الإجراء الذي تتبعه اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وخاصة دور توافق الآراء.

وخلص الرئيس إلى أن هناك اتفاقا على الاستماع إلى استكمال أسبوعي من مراقبي النفط عن الحالة الراهنة لسوق النفط وأنه يتعين على جميع الوفود أن تظهر مرونة من أجل حل جميع المسائل المستمرة في اللجنة بما في ذلك آلية تسعير النفط.

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

أثناء المشاورات التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر، عرض السيد هانز بليكس تقريره الفصلي المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ (S/2001/833). وفي ضوء الظروف الراهنة، أجرى السيد بليكس مقارنة بين تهديدات الإرهابيين والأخطار الناشئة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تستعملها الدول أو جهات أخرى ليست بدول. وأشار إلى أنه ينبغي أن تحتل محاربة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية محور اهتمام المجتمع الدولي، ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من خبرة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلق السيد بليكس على جوانب مختلفة في تقريره، وخاصة عدم تعاون العراق الذي يستحيل بدونه التحقق من البيان الانفرادي الصادر عن العراق بأنه وفّى بالتزاماته. ورسم صورة للعمل الذي قامت به هيئة المفوضين بشأن تعريف المفاهيم الأساسية الواردة في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في مجالات نزع السلاح.

ورحب أعضاء المجلس بالعمل التحضيري الذي قامت به لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وأثنوا عليه. وردد بعض الأعضاء الرأي الذي أعرب عنه السيد بليكس بشأن ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومته في السياق الحالي. وتساءل بعض الأعضاء عما إذا كان العراق قد أعاد بناء جزء من قدرته على تطوير برنامجه لأسلحة الدمار الشامل منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقال السيد بليكس إن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش استعانت في غياب التفتيش على أرض الواقع بثلاثة مصادر للمعلومات هي: السواتل والمصادر العامة ومصادر الاستخبارات التي تتيحها الدول الأعضاء.

وأكد أعضاء المجلس على أن العراق يجب أن يلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، باعتبار ذلك الطريق الوحيد لوقف ورفع

الجزاءات. وأشار بعض الأعضاء إلى أن أحد أسباب المأزق الحالي يتمثل في أن مجلس الأمن يصر على ضرورة أن تتحقق اللجنة من امتثال العراق في حين يؤكد العراق أنه امتثل بالفعل لذلك. وتساءل بعض الأعضاء عن الطريقة التي يمكن بها إشراك العراق من جديد، وأعربوا عن أسفهم لعدم التمكن من مواصلة الحوار الذي بدأه الأمين العام في شباط/فبراير. وأخيرا أيد بعض الأعضاء اتباع نهج شامل لكسر الجمود الحالي الذي يكتنف ملف العراق.

فلسطين

وافق أعضاء المجلس على الرد الذي ورد على رسالة الأمين العام المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٥٥ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''قضية فلسطين''.

آسيا

أفغانستان

قامت الأمانة، أثناء المشاورات التي أجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بإطلاع أعضاء المجلس على التطورات الراهنة. وعرضت بالتفصيل ملابسات اغتيال القائد أحمد شاه مسعود. وعلى إثر هذا الاغتيال، شن الطرفان عمليات عسكرية لم تؤد إلى تغيير ملحوظ في خطوط المواجهة. وما زالت الحالة الإنسانية سيئة وستشهد مزيدا من التدهور. فهناك ما بين ٥,٥ و ٦ ملايين أفغاني لا حيلة لهم ويعتمدون على المساعدات الدولية. وأجلت الأمم المتحدة موظفيها المتبقين البالغ عددهم ٧٥ موظفا، فضلا عن موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية. ووضعت خطط لحالات الطوارئ، لا سيما في مجال تقديم المساعدات على مستوى الأغذية والمأوى. وسيؤدي غياب الموظفين الدوليين إلى إغراق الموظفين المحليين بالعمل. وأشارت الأمانة إلى أن حركة طالبان ترفض حتى الآن تطبيق قرارات مجلس الأمن وأن الآفاق ليست واضحة بفعل تشديد النظام موقفه مؤخرا.

وأعلن أعضاء المجلس بالإجماع أن على حركة طالبان الامتثال، وأن هذا النظام يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الإنسانية المأساوية الأليمة التي تثير لدى المجلس والمجتمع الدولي ككل شعورا بالقلق العميق. وفي ضوء الظروف الراهنة، اتُفق على إرجاء بحث وضع نهج شامل يتبع إزاء المشكلة الأفغانية. كما اتفق أعضاء المجلس على إرسال رسالة مقتضبة وشديدة اللهجة إلى الطالبان، هي: نفذوا قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، فورا وبدون قيد ولا شرط (انظر البيان الموجه إلى الصحفيين).

وقامت الأمانة خلال المشاورات التي أجريت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بإطلاع أعضاء المجلس على التطورات الأخيرة:

- أفيد عن حدوث قتال في عدة مقاطعات في الشمال. وشنت قوات التحالف الشمالي عمليات هجومية. وثمة دلائل تشير إلى قيام حركة الطالبان بتعزيز وجودها العسكري، لكن يبدو أن المقاتلين غير الأفغان قد اختفوا من على جبهة تاخان؛

- شهدت الحالة الإنسانية مزيدا من التدهور. فثمة خمسة ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الدولية. وما زال الموظفون المحليون في الوكالات الإنسانية موجودين في أفغانستان غير أن نشاطهم قد قُلص للغاية. واستولت الطالبان على مستودعات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمعدات التابعة لها. ويمكن أن يرتفع أعداد هؤلاء المحتاجين إلى ٧,٥ مليون شخص وعدد المشردين داخليا إلى ٢,٥ مليون شخص. ويجري على الصعيد الإقليمي تنسيق الأعمال التي تنفذها جميع الوكالات ذات الصلة. ولا بد من إعادة فتح الحدود بين أفغانستان وإيران وباكستان بحيث يتسنى للأفغان الفارين من بلدهم اللجوء إليها بشكل مؤقت. وثمة حاجة ملحة إلى أن يستجيب المجتمع الدولي إلى النداء الذي وجهه الأمين العام ودعا فيه إلى تقديم مبلغ ٥٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

- حضر المبعوث الخاص للأمين العام الاجتماع الذي عقدته مبادرة جنيف وعقد لقاء مع الملك السابق الظاهر.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم ومخاوفهم إزاء الحالة الإنسانية التي تتدهور بسرعة والطريقة التي تتصرف بها الطالبان مع العاملين الدوليين في مجال الشؤون الإنسانية. وكرروا النداء الذي وجهه الأمين العام لتقديم مساعدات دولية فورية إلى اللاجئين في البلدان التي تستقبلهم، بقدر الإمكان، إلى السكان المعوزين في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لمواجهة كارثة إنسانية كبيرة.

أما على الجبهة السياسية، فثمة حاجة ماسة إلى تعاون مختلف الفصائل الأفغانية والبلدان التي تنتمي إلى مجموعة ٦ + ٢، وذلك بغية إيجاد سبل قابلة للتطبيق تؤدي إلى تسوية سياسية شاملة طال انتظارها.

وفي نهاية المشاورات، أعرب الرئيس للصحفيين عن آراء أعضاء المجلس (انظر البيان الذي أدلي به أمام الصحفيين).

تيمور الشرقية

عقد مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ جلسة عامة بشأن الحالة في تيمور الشرقية بعد الانتخابات التي أجريت في ٣٠ آب/أغسطس (انظر S/PV.4367). وفي نهاية الجلسة، أدلى الرئيس ببيان يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية (S/PRST/2001/23).

أوروبا

البوسنة والهرسك

عقد مجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ جلسة عامة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك حضرها السيد بيتريتش الممثل السامي للأمين العام، والسيد كلاين الممثل الشخصي للأمين العام (انظر S/PV.4379).

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

اعتمد مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ القرار ١٣٦٧ (٢٠٠١) الذي تُرفع بموجبه العقوبات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي فُرضت بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة فُتحت أمام غير الأعضاء للاجتماع مع السيد كوفيتش نائب رئيس الوزراء الصربي، الذي يتولى أيضا منصب رئيس مركز التنسيق المعني بكوسوفو، والسيد هايكرب الممثل الخاص للأمين العام. وأعرب السيد كوفيتش عن قلقه إزاء تواصل عمليات العنف التي تستهدف الأقليات في كوسوفو، والعدد المحدود للغاية من المشردين داخليا العائدين إليها ومنح تراخيص لأحزاب متطرفة. ووجَّه نداء يدعو فيه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى إقامة تعاون يُستوحى من التعاون الذي تطور بين قوة كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المنطقة البرية الآمنة.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

اعتمد مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ القرار ١٣٧١ (٢٠٠١) المتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

قبرص

قام المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، أثناء المشاورات التي أجريت في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بإطلاع أعضاء المجلس على آخر التطورات. ودعا المستشار الخاص باسم الأمين العام الطرفين القبرصيين إلى استئناف عملية البحث عن تسوية شاملة وإلى عقد

اجتماعات منفصلة في نيويورك في أيلول/سبتمبر. ورفض زعيم الطائفة القبرصية التركية الدعوة بحجة أنه من الضرورة بمكان إيجاد قاعدة مشتركة للمفاوضات في حد ذاتها، وأن الهدف من المحادثات ينبغي أن يكون إقامة شراكة جديدة تستند إلى مركز الند للند. ويرى المستشار الخاص أن المبادئ الواردة في القرار ١٢٥٠ (١٩٩٩) ما زالت صالحة، وأن الباب ما زال مفتوحا. وأعرب عن أمله في أن يبقى الطرفان منخرطين في عملية السلام.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم الشديد لعدم إحراز أي تقدم ولموقف الجانب التركي. وأعربوا عن أملهم في تغير هذا الوضع عما قريب. واتفقوا على بيان صحفي أدلى به رئيس المجلس باسم أعضاء المجلس (انظر البيان الصحفي).

الإرهاب

كان رد فعل أعضاء مجلس الأمن على الأحداث المأساوية التي شهدها يوم ١١ أيلول/سبتمبر فوريا، إذ أصدروا بيانا صحفيا (انظر البيان الصحفي).

وفي اليوم التالي اعتمدوا القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١).

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر اعتمدوا القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

حفظ السلام

في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أقر أعضاء المجلس تقرير الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام المتعلق بأنه ''لا انسحاب بدون استراتيجية''، الذي صدر كمذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2001/905).

التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

اعتُمد التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في جلسة عامة عقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

واتفق أعضاء المجلس على أن يطلبوا إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى أن يستعرض شكل هذا التقرير وفحواه وأن يقدم اقتراحات عن كيفية جعله أكثر فائدة وأقل تكلفة.

فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى

حال ضيق الوقت دون عقد اجتماع للفريق العامل على الرغم من أنه أُشير أثناء الجلسة ٤٣٧٥ للمجلس التي عقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى أن اجتماعا من هذا النوع سيُعقد في غضون أيام قليلة لاستعراض السبل التي تؤدي إلى تحسين التقرير السنوي لمجلس الأمن.

تذييل

بيانات صحفية

العراق

٦ أيلول/سبتمبر

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق تناولت قرار العراق اعتبار خمسة من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في مكتب برنامج العراق أشخاصا غير مرغوب فيهم.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم قرار المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق بسحب هؤلاء الموظفين لأسباب تتعلق بأمنهم الشخصي.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن موافقتهم على النقاط القانونية التي عرضها المدير التنفيذي وحثه العراق على تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن قراره هذا. ولهذا السبب، سأُجري اتصالا عما قريب مع الممثل الدائم للعراق.

وينتهز أعضاء مجلس الأمن هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعمهم التام لمكتب برنامج العراق، وبصورة خاصة لموظفيه نظرا لاضطلاعهم بمهامهم في ظروف صعبة.

أفغانستان

١٨ أيلول/سبتمبر

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية كاملة قدمها برندرغاست وكيل الأمين العام عن الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية السائدة في أفغانستان، بما في ذلك النتائج المأساوية التي يخلفها حكم الطالبان على السكان الأفغان.

ولدى مجلس الأمن رسالة واحدة ووحيدة للطالبان وهي: نفذوا قرارات مجلس الأمن لا سيما القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، فورا وبدون قيد ولا شرط.

٢٧ أيلول/سبتمبر

عقد أعضاء المجلس هذا الصباح جلسة شديدة الأهمية تخللتها إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام تناولت مختلف جوانب الأزمة السائدة داخل أفغانستان وفي المناطق المحيطة بها. كما أدلى بإحاطة إعلامية بشأن الحالة كل من السيد دانيلوتورك الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والسيدة كارولين ماكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في أفغانستان في الأيام العشرة الأخيرة. فالمأساة التي يعيشها سكان أفغانستان لها جذور عميقة ترجع إلى ما يزيد على عقدين من الصراعات وثلاثة أعوام من الجفاف، غير أن تدهور الحالة بسرعة حاليا يرجع أساسا إلى القرارات التي تتخذها الطالبان.

وأكد أعضاء مجلس الأمن استعداد المجتمع الدولي وإصراره على الاستجابة فورا وبسخاء للنداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة اللازمة لمواجهة الأزمة الإنسانية التي تعاني منها أفغانستان والبلدان المجاورة لها. وشددوا على ضرورة تنسيق جهود تقديم المساعدات الإنسانية تنسيقا جيدا.

ودعا أعضاء المجلس الطالبان إلى القيام فورا بإزالة جميع العقبات التي تواجه إرسال المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها السكان احتياجا ماسا، وخاصة التي تعترض سبيل تسليم الإمدادات الغذائية ومرور العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وتؤدي هذه القيود إلى نتيجة واحدة هي: يتعذر توفير المساعدات الإنسانية داخل البلد. وسيُحمل الطالبان مسؤولية نتائج قراراتها.

وأقر أعضاء المجلس بالضغوط الخاصة التي يفرضها تدفق اللاجئين المحتمل على البلدان المجاورة لأفغانستان، لا سيما باكستان وإيران. ولا بد من تقديم مساعدات محددة لهذين البلدين.

كما ناقش أعضاء المجلس الوضع السياسي. وأكدوا من جديد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القراران ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ورحبوا في هذا الصدد بالالتزام الذي تعهدت به مؤخرا بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وخاصة باكستان.

وفي ضوء هذه الحالة الخطيرة، أعرب أعضاء المجلس عن نيتهم مواصلة استعراض الحالة في أفغانستان بصورة دورية.

الإرهاب

(١١ أيلول/سبتمبر)

ذهل أعضاء مجلس الأمن لهول الاعتداءات الإرهابية التي وقعت اليوم في نيويورك، وواشنطن (العاصمة) وغيرهما من الأماكن في الولايات المتحدة وهم يجمعون على إدانتها أشد إدانة. فلا يمكن التماس عذر أو مبرر لمثل هذه الأعمال أو أي عمل إرهابي آخر.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن عميق تعاطفهم وأحر تعازيهم للضحايا وأسرهم ولشعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها.

ويدعو أعضاء مجلس الأمن جميع الدول للعمل سويا وبسرعة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب اعتداءات اليوم الوحشية وتنظيمها ورعايتها. ويدعون المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده للحيلولة دون ارتكاب الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، وذلك عن طريق زيادة التعاون وتطبيق اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على أكمل وجه.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن استعدادهم اتخاذ مزيد من الخطوات الفورية وفقا لما للمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

قبرص

(٢٦ أيلول/سبتمبر)

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية أدلى بها في ٢٦ أيلول/سبتمبر السيد ألفارو دوسوتو، المبعوث الخاص للأمين العام بشأن قبرص. وأشادوا بما بذله الأمين العام ومستشاره الخاص من جهود وبالمبادرات التي اتخذاها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لدفع العملية قدما، بما في ذلك الدعوة التي وجهت إلى الزعيمين المعنيين لاستئناف عملية البحث عن تسوية شاملة هذا الشهر في نيويورك. وأعرب أعضاء المجلس عن خيبة أملهم للقرار غير المبرر الذي اتخذه الجانب التركي برفض تلك الدعوة. فلا يمكن إحراز أي تقدم إلا على طاولة المفاوضات.

وشجع أعضاء المجلس الأمين العام ومبعوثه الخاص على مواصلة جهودهما، متبعين في ذلك المبادئ التوجيهية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٥٠ (١٩٩٠)، التي تقضي بعدم وضع شروط مسبقة؛ وطرح جميع المسائل على طاولة المفاوضات؛ والتزام الطرفين، بنية حسنة، بمواصلة التفاوض إلى أن يتم التوصل إلى تسوية؛ وإبلاء الاعتبار الكامل لقرارات الأمم المتحدة والمعاهدات ذات الصلة.

وأيد أعضاء المجلس تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص. ويحثون جميع الأطراف المعنية على التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الخاص وإبداء الثقة فيما يقضيان بأنه الوسيلة المثلى لإحراز التقدم.